

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

بيان مقدم من المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1



بيان

١ - إن المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية هو منظمة جامعة تضم أكثر من ٥٠ منظمة من جماعات المتطوعين والمجتمعات المحلية، والنقابات والجمعيات العقائدية المرخص لها قانونياً، هدفها كفالة إسهام المرأة بإسراع صوتها في أيرلندا الشمالية في المناقشات الخاصة بشواغل المرأة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والأوروبي والدولي. ونرحب بما أتاحتها لجنة وضع المرأة للحكومات والمنظمات غير الحكومية من فرصة للمناقشة بصدد المسائل المواضيعية في بند "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات".

٢ - والمرأة، في جميع بلدان العالم، هي الراعي الرئيسي للأسرة والمجتمع المحلي، ولها مصلحة كبرى في استقرار المجتمع المحلي، ولذا فهي تؤدي دوراً هاماً في بناء السلام بطرق غير رسمية. وقد أزيلت المرأة في أيرلندا الشمالية الانقسامات بين المجموعات الدينية والثقافية التقليدية.

٣ - ومع أن عدد النساء اللواتي شاركن في مفاوضات أيرلندا الشمالية، التي أفضت إلى اتفاق بلفاست، كان قليلاً نسبياً، فإن نوعية إسهامهن كانت ذات قيمة وأهمية. وينبغي النظر إلى دور المرأة في أي عملية من عمليات السلام بأوسع ما له من معنى، بإشراك نساء المجتمع المحلي والنساء من سائر مجالات الحياة العامة والحياة السياسية؛ ولكن، في أيرلندا الشمالية، شأن غيرها من المجتمعات في فترة ما بعد الصراع، يجب أن يكون هذا الإشراك مطرداً، إذا أريد للالتزام باتفاق بلفاست بتأمين 'تكافؤ الفرص في كل نشاط اجتماعي واقتصادي' أن يتحقق.

٤ - تفتقر الدول الأعضاء إلى إرادة لضمان إشراك المرأة في اتخاذ القرار أثناء المفاوضات باعتباره أولوية. لكن إشراك المرأة في صنع القرار السياسي في مجتمعات ما بعد الصراع هو أخذ إنصاف المرأة على محمل الجد، مع المساواة بين الجنسين وما للمرأة من حقوق إنسان وإعادة بناء العلاقات للأسباب التالية:

- تتأثر النساء والرجال بالصراع، ولذلك يتأثرون جميعاً بآثار اتفاقات السلم. وليست هذه الاتفاقات مجرد إنهاء الحروب، بل تتناول أيضاً تهينة الظروف الملائمة لمجتمعات منصفة جديدة، يوضع فيها المنظور التعددي موضع اعتبار.
- إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام أمر أساسي لعدالة اجتماعية شاملة.

- كثيراً ما تُحدث المرأة، العاملة في مجالات سياسية وقانونية ومجالات اتخاذ القرار، تغييراً في أنواع المسائل المواجهة، كالتعليم والصحة والتغذية ورعاية الطفل واحتياجات الأمن البشري في بعض الأماكن.

٥ - إن الإقرار بأنه لا بد من أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من أي عملية بناء سلام، وهو أمر معترف به في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ والقرار الأوروبي الخاص بمشاركة المرأة في حل الصراع بالطرق السلمية، ليس إلا جزءاً من العملية - فإن المشاركة في المناصب القيادية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أساسية الأهمية، وكذلك المشاركة في مجالات لا تزال المرأة ممثلة فيها تمثيلاً ناقصاً، إذا أُريد للسلام أن يستدام.

نحث الدول الأعضاء على الاعتراف بالحاجة إلى المرأة في أدوار صنع القرار والقيادة في بناء السلام وعلى النظر في التوصيات التالية:

- ١ - ضمان شمول ٤٠ في المائة من النساء على الأقل في جميع وظائف التسوية وحفظ السلام وإنفاذ السلم وبناء السلام ومنع الصراع
- ٢ - تحديد وتعديل عمليات قد تعيق المرأة عن التقدم بطلب لشغل منصب من مناصب صنع القرار
- ٣ - تحديد وتوفير آليات لتمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع القرار عن طريق التدريب وخطط العمل التي تراعي نوع الجنس والحوافز
- ٤ - دعم بعض المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث لإجراء بحوث في مشاركة المرأة في مجال السياسة الخارجية على الصعيدين الوطني والدولي
- ٥ - كفالة تعزيز مبادرات بناء السلام المحلية وضمان دعم الحكومة ورعايتها لها.

المرأة وصنع القرار في أيرلندا الشمالية منذ عملية السلام:

- في المجال السياسي - من أصل الأعضاء الـ ١٠٨ المنتخبين نواباً في الجمعية الوطنية لأيرلندا الشمالية، هناك ١٧ امرأة
- لا تتراأس امرأة أياً من الأحزاب السياسية المنتخبة
- أعمال الشرطة - بالرغم من اتخاذ إجراءات إيجابية لتعيين نساء، لا يتجاوز تمثيل الإناث ١٦,٤٧ في المائة، علماً بأن ٣٧ في المائة (مصدر مؤرخ

٢٠٠٥) من الطلبات الواردة كانت مقدمة من إناث، ولا تزال الأولوية تنصب على الرصد المذهبي لا الجنساني

يضم مجلس إدارة الشرطة ١٩ عضواً، ليس بينهم إلا امرأتان

لا وجود لأي قاضية في المحكمة العليا

الهيئة القضائية -

لم تُختَر أية امرأة لتكون من أعضاء مجلس الرقابة المستقل، لمراقبة نشاط الميليشيات

مجال الرقابة -

نسبة الإناث في الهيئات العامة هي ٣٤ في المائة، ولكن أكثرهن في مجال الصحة والتعليم

الهيئات العامة -

خطوات إيجابية للمضي قدماً في سبيل المساواة بين الجنسين

- المسؤولة عن ديوان مظالم الشرطة امرأة
- تم انتخاب ٣ إناث من أصل سبع للمشاركة في لجنة المواكب (لم يكن بين أعضاء لجنة المواكب السابقة أي امرأة)